مافيا التصاريح والحملات الأمنية الشرسة" تؤرق العمالة " المصرية في الأردن

مافيا التصاريح والحملات الأمنية الشرسة" هما أكثر ما يؤرق العمالة المصرية في الأردن، فمنذ عشرات السنين لا يزال العاملون المصريون يعانون ويعانون من التحديات المعيشية والعملية التي تواجههم في الأردن.

فمعاناتهم بدأت قبل رحلة سفرهم إلى الأردن حسب ما رواه لنا العامل المصري المقيم في الأردن منذ 16 عاما الملقب بـ"أبو مصطفى"، فمنذ عقده لنية السفر والعمل في الأردن تعرض لعدة محاولات للنصب والاحتيال من قبل من أطلق عليهم اسم "مافيا التصاريح"، إذ كانوا يقدمون وعودا كاذبة بتأمين تصاريح عمل في الأردن مقابل مبالغ مادية، ولكنه لاحظ اختلافا في أقوالهم ووعودهم مما دعاه للشك في مصداقيتهم وضرورة البحث عن طرق أكثر مصداقية.

ويرى "أبو مصطفى" أن معاناتهم لم تنته بعد وصولهم وبدئهم للعمل في الأردن، بل إن المخاطر والمخاوف من العقوبات والترحيل كانت تلاحقهم دائما، إذ يرى أنهم أجبروا على العمل في مجالات غير المصرح لهم بالعمل بها في رحلتهم التي أطلق عليها "أبو مصطفى" اسم " فسحة البحث عن العيش"، بقوله "كنا مجبرين على العمل في مجالات الصناعة والإنشاءات لعدم توفر فرص عمل في المزارع حيث إن تصاريحنا كانت زراعية"، إلا أن فسحة البحث عن العيش كما وصفها كانت تعاني من الحملات الأمنية الباحثة عن المخالفين.

ومن الناحية الأخرى يطل علينا "أبو مصطفى" بتطرقه للحديث عن قرارات وزارة العمل التي ساعدت الكثير من العمالة الوافدة على تخطي شبح الحملات الأمنية إذ سمحت لهم بالانتقال بين المهن والحرف وتحويل تصاريحهم بالفترة الواقعة بين شهر أيار/ مايو وحتى شهر آب/ أغسطس من السنة الحالية.

وكان الناطق الرسمي باسم وزارة العمل محمد الزيود صرح مسبقا عن قرارات الوزارة التي اتخذت في التاسع من نيسان/ أبريل 2023 لتصويب أوضاع العمالة الوافدة في الأردن وكان أبرزها منح فرصة للعمالة الوافدة بالانتقال بين القطاعات

المتخلفة، شريطة تصويب أوضاعهم وحصولهم على تصريح عمل، وتم تمديد العمل بهـذا القرار في الســـادس من آب/ أغســـطس 2023 ولمـدة شـــهرين.

وتلت هذه القرارات زيارة رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي لإجراء مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة بعد لقاء دار بينهم.

وقال الخصاونة خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع مدبولي، "إنّ اللقاء تطرق إلى الدور المهم للأشقاء في مصر، المقيمين والعاملين في الأردن، وجرى الاتفاق على الالتزام بشأن كيفية الحفاظ على الأشقاء في سياق القوانين المنظمة للعمل في الأردن"، وحثهم على توفيق أوضاعهم.

وبلغ عدد التصاريح سارية المفعول الخاصة بالعمالة المصرية في الأردن في آب/ أغسطس 2023 قرابة 134 ألف تصريح وفق بيانات وزارة العمل المصرح بها، بينما يبلغ عدد المصريين المقيمين في الأردن قرابة 636 ألف مقيم وفقا لبيانات المجلس الأعلى للسكان، بينما كان عدد التصاريح الفعالة لكافة العمالة الوافدة في الأردن من مختلف الجنسيات يزيد على 333 ألف تصريح بحسب آخر تقرير سنوي على موقع وزارة العمل بسنة 2021

ومن جهته، عبر المستثمر الأردني موسى أحمد عن استيائه من تطبيق قرار تعليمات الحرف والأشغال اليدوية الذي منع العمالة المصرية والغير الأردنية عامة من ممارسة هذه الحرف في الأردن، مشيرا إلى أن العاملين المصريين يحترفون هذه المهن وتتصف العمالة المصرية الوافدة عن غيرها من العمالة بالكفاءة والإنتاجية العاليتين، إذ إنه يفضل العامل المصري على العامل المحلي آخذا بعين الاعتبار عدم توافر كفاءات أردنية ترغب في العمل بهذا المجال باستمرارية، ولكنه مجبر على الالتزام في القوانين التي حالت دون ذلك.

وأكدت كل من وزارتي الداخلية والعمل في بيان مشترك أصدرتاه بمنتصف أيلول/ سبتمبر 2023 أن كافة الجهات الرسمية والأمنية قد بدأت بتنفيذ حملات أمنية مشتركة على أماكن تواجد العمالة المخالفة ليصار إلى اتخاذ الإجراءات القانونية بحقها وبحق أصحاب العمل والأشخاص الذين يقومون بتشغيلها بشكل مخالف.

وأشارتا إلى أن قانون العمل النافذ نص على إلزام صاحب العمل المخالف (الشخص الذي يعمل على تشغيل العمالة غير الأردنية المخالفة والغير المصرح لها) بدفع الغرامات المترتبة على ذلك والتي هي بالحد الأدنى مقدارها (800) دينار عن كل عامل مخالف، بالإضافة إلى تحمله كافة النفقات بما فيها تكلفة تسفير العامل إلى بلاده بما في ذلك تذكرة السفر وغرامات الإقامة السنوية المترتبة على العامل